

أصول الفقه

[249] تارة يكون في شرط المأمور به ، وأخرى في شرط الحكم سواء كان تكليفا أم وضعيا . اما في (شرط المأمور به) فان مجرد كونه شرطا شرعيا للمأمور به لا مانع منه ، لانه ليس معناه الا أخذه قيда في المأمور به على ان تكون الحصة الخاصة من المأمور به هي المطلوبة . وكما يجوز ذلك في الامر السابق والمقارن فانه يجوز في اللاحق بلا فرق . نعم إذا رجع الشرط الشرعي إلى شرط واقعي كرجوع شرط الغسل الليلي للمستحاضة إلى انه رافع للحدث في النهار فانه يكون حينئذ واضح الاستحالة كالشرط الواقعي بلا فرق . وسر ذلك ان المطلوب لما كان هو الحصة الخاصة من طبيعى المأمور به فوجود القيد المتأخر لا شأن له الا الكشف عن وجود تلك الحصة في طرف كونها مطلوبة . ولا محذور في ذلك انما المحذور في تأخير المتأخر في المتقدم . واما في (شرط الحكم) سواء كان الحكم تكليفا ام وضعيا ، فان الشرط فيه معناه أخذه مفروض الوجود والحصول في مقام جعل الحكم وانشائه ، وكونه مفروض الوجود لا يفرق فيه بين أن يكون متقدما أو مقارنا أو متأخرا كأن يجعل الحكم في الشرط المتأخر على الموضوع المقيد بقيد أخذه مفروض الوجود بعد وجود الموضوع . ويتقرب ذلك إلى الذهن بقياسه على الواجب المركب التدريجي الحصول ، فان لتكليف في فعليته في الجزء الاول وما بعده يبقى مراعى إلى ان يحصل الجزء الاخير من المركب ، وقد بقيت - إلى حين حصول كمال الاجزاء - شرائط التكليف من الحياة والقدرة ونحوهما . وهكذا يفرض الحال فيما نحن فيه ، فان الحكم في الشرط المتأخر يبقى في فعليته مراعى إلى ان يحصل الشرط الذي أخذ مفروض الحصول ، فكما أن الجزء الاول من المركب التدريجي الواجب في فرض حصول جميع الاجزاء يكون واجبا وفعلي الوجوب من أول الامر لا أن فعليته تكون بعد حصول جميع الاجزاء ، وكذا باقي الاجزاء لا تكون فعليتها بعد حصول الجزء الاخير بل حين حصولها ولكن في فرض حصول الجميع ، فكذا ما نحن فيه يكون الواجب المشروط بالشرط المتأخر فعلي الوجوب من أول الامر في فرض حصول الشرط في طرفه لا ان فعليته تكون متأخرة حين الشرط .
